



**من المسائل النحوية
في الشواهد الشعرية
في مجمل اللغة لابن فارس**

محمد إعراب

ترفه محيا العوفي

محاضر بجامعة شقراء كلية العلوم والدراسات الإنسانية بعفيف

العدد الثالث والعشرون

للعام ١٤٤١هـ / ٢٠١٩م

الجزء التاسع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠ / ٢٠١٩م

ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي

ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص

من المسائل النحوية

في الشواهد الشعرية في مجمل اللغة لابن فارس

لقد حصل معجم اللغة لابن فارس على كثير من القضايا النحوية والصرفية واللغوية التي تبين مدى عناية ابن فارس بالشواهد للتدليل على صحة ما يقدمه من مسائل لغوية ونحوية.

وفي هذا البحث مجموعة من المسائل النحوية منه أتناولها بالبحث والدراسة محاولة لإظهار أثر الشاهد الشعري في معالجة المسائل، وأبين موقف ابن فارس منها .

• فقد كان ابن فارس لغوياً بصيغة نحوية .

الكلمات المفتاحية : المسائل النحوية - الشواهد الشعرية - مجمل اللغة

إعداد

ترفيه محيا العوفي

محاضر بجامعة شقراء

كلية العلوم والدراسات الإنسانية بعفيف

Email: tarfah@su.edu.sa



Summary

Of grammatical issues In the poetic evidence in the entirety of the language by Ibn Faris

Ibn Faris's lexicon has got many grammatical, morphological, and linguistic issues that show the extent of Ibn Fares' care of evidence to demonstrate the validity of his linguistic and grammatical issues.

In this research, a set of grammatical issues from it is covered in research and study in an attempt to show the effect of the poetic witness on the treatment of issues, and I explain Ibn Faris' position on it.

Ibn Faris was a linguist with a grammatical character

Key words: grammatical issues - poetic evidence - the entirety of the language

Prepare .

Torfa Muhaya al-Awfi

Lecturer at Shaqra University
Afif College of Science and Humanities

Email: tarfah@su.edu.sa



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على مَنْ أُوتِيَ جوامع الكلم؛ النبيّ الأميّ،
أفصح الثَّقَلَيْنِ لسانًا، وأعذبهم بيانًا، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فلغتنا العربية لغة القرآن الكريم التي نزل بها من فوق سبع سموات،
هي لغة اختارها سبحانه لكتابه العظيم، وحفظها عزَّ جلاله بحفظه لكتابه،
فحقَّ علينا أن نخدمها، ونبذل الجهد لها.

وانطلاقًا من هذا، وقصدًا لخدمة العربية، لا بد أن نبحرَ فيها،
ونستخرج من دُرِّها، ونستقرئ نصوصها، فكان المعجم العربي طريقًا من
طرق استخراج دُرِّها، وأيضًا كان للشعر فضلٌ كبير في العربية، وفي
استقراء نصوصها. ولأهميتهما فقد اخترت البحث في معجم اللغة لابن
فارس لما تفرد بترتيبه عن غيره من المعاجم ولقلة الدراسات عليه و
للشواهد الشعرية مكانة قيِّمة في الثقافة العربية؛ إذ تمثل ثروة لغوية جعلت
علماء اللغة والأدب والبلاغة والتفسير يعمدون إلى توظيفها خدمةً
لأغراضهم، وكذلك لما للنحو من أهمية كبيرة حيث هو العنصر الأساس الذي
تقعدت بناءً عليه قواعد اللغة وتراكيبها وتعبيراتها، فقد درست في هذا
عددًا من المسائل النحوية محاولة توضيح أثر الشاهد الشعري في معالجتها
وبيان موقف ابن فارس منها .

من المسائل النحوية التي جاءت في شواهد ابن فارس في (مجل اللغة):

(١) مجيء (أل) موصولة.

الألف واللام قد تأتي للعاقل، ولغيره، نحو: (جاعني القائم، والمركوب)، واختلف فيها؛ فذهب قوم إلى أنها اسم موصول، وهو الصحيح، وقيل: إنها حرف موصول، وقيل إنها حرف تعريف^(١).

صلة ما فيه (أل) قياساً على الذي عند الكوفيين، فالجملة التي بعد ما فيه (أل) من الأسماء، نحو: (الرجل) و (الغلام) كصلة (الذي)، جملة لصلة الموصول لا محل لها في الإعراب.

وقد ذكر ابن فارس شاهد يدل على المسألة وذلك في الحديث عن مادة (أصل) حيث قال ابن فارس: «قال أبو ذؤيب^(٢):

لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلِهِ وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَانِلِ»^(٣)
الشاهد (البيت) معاملة ما فيه (أل) معاملة الاسم الموصول.

قال السيرافي:

لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلِهِ وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَانِلِ

(١) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين، دار التراث، القاهرة، ط ٢٠، ١٩٨٠م، ١/ ١٤٩.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ١/ ١٤١. والأفياء: جمع فيء، وهو الظل. والأصائل: جمع الأصيل، وهو الوقت الذي قبل غروب الشمس.

(٣) ابن فارس، مجمل اللغة، تحقيق زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ، ص ٩٧-٩٨.

على قول الكوفيين: البيت يوصل كما يوصل الذي، وأكرم أهله صلته، ومذهبهم صلة ما فيه الألف واللام من الأسماء، نحو: (الرجل والغلام) كصلة (الذي). قال أصحابنا في بيت أبي ذؤيب قولين؛ أحدهما: أنه يكون خبراً بعد خبر، البيت مبهماً على غير معهود، وأكرم نعتاً له كما يقال: (إني لأمرّ بالرجل غيرك خير منك)^(١).

ونقل في (الإتصاف) الاختلاف فقال: "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وصل كما يوصل الذي. وذهب البصريون إلى أنه لا يوصل.

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كلامهم واستعمالهم، قال الشاعر:

"لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَاءِهِ بِالْأَصَائِلِ

فقوله: (لأنت) مبتدأ، و (البيت) خبره، و (أكرم) صلة الخبر الذي هو البيت، وهذا كثير في استعمالهم.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم الظاهر يدل على معنى مخصوص في نفسه، وليس كالذي؛ لأنه لا يدل على معنى مخصوص إلا بصلة توضحه؛ لأنه مبهم، وإذا لم يكن في معناه فلا يجوز أن يقام مقامه"^(٢)، الخلاف قائم بينهم في معاملة هذا كالاسم

(١) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد مهدي، علي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ٣/١٨٥-١٨٦، الأتباري، الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، د، م، ط١، ٥١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤م.

(٢) الأتباري، الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ٥١٤٢٤-٥١٤٥م.

الموصول، ثم ذكر الرد والترجيح في الرأيين فقال: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله:

لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ

فلا حجة لهم فيه من وجهين:

أحدهما: أن يكون (البيت) خبر المبتدأ الذي هو (أنت)، و (أكرم) خبراً آخر، كما تقول: هذا حلو حامض، فحلو: خبر المبتدأ الذي هو هذا وحامض: خبر آخر، والمعنى أنه قد جمع الطعمين..

والوجه الثاني: أن يكون (البيت) مبهمًا لا يدل على معهود، و (أكرم) وصف له؛ فكأنه قال: لأنت بيت أكرم أهله، كما يقال: إن يلامر بالرجل غيرك، ومثلك، وخير منك، فيكون (غيرك، ومثلك، وخير منك) -وهنّ نكرات- أوصافاً للرجل؛ لأنه لما كان مبهمًا لا يدل على معهود فكأنه قال: (إني لأمر برجل غيرك، ومثلك، وخير منك)^(١).

والذي نراه أنها موصولة والبيت شاهد على ذلك بالجملة الموصولة

بعده.

(١) الأتباري ، الإلتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ، ٥٩٥/٢-٥٩٧.

(٢) مجيء (أل) في الأعلام.

العلم اسم يدل على مسماه بذاته ودون قرينة خارجة عن لفظه^(١)، فالعلم اسم معرفة وقد تتصل (أل) التعريف بالأعلام لكن لا تؤثر عليه لكونه معرفه قبل دخولها عليه.

ورود (أل) في الأعلام يكون زائداً، وقد ورد الشاهد عند ابن فارس الذي يحتوي هذه المسألة في حديث عن مادة (أبل) حيث يقول ابن فارس: «وقال قائلهم:

أَمَا وَدِمَاءٍ مَانِرَاتٍ خَالَهَا عَلَى قُنَّةِ الْعُزَى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا^(٢)

وَمَا سَبَّحَ الرَّهْبَانُ فِي كُلِّ بَيْعَةٍ أَبْيِلَ الْأَبْيِلِينَ الْمَسِيحَ بْنَ مَرِيَمَا^(٣)

موضع الشاهد (العزى و بالنسر) أسماء أعلام اتصلت بهما (أل) ولم تؤثر فيهما ؛ لأنهما معرفة قبل دخولها عليهما.

يقول ابن عقيل: "النكرة: ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف أوقع موقع ما يقبل (أل)، فمثال ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف رجل، فتقول: (الرجل)، واحترز بقوله: وتؤثر فيه التعريف مما يقبل (أل) ولا تؤثر فيه التعريف، كـ(عباس) علماً، فإنك تقول فيه: العباس، فتدخل عليه (أل)، لكنها لم تؤثر

(١) العثيمين ، محمد بن صالح ، شرح ألفية ابن مالك ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٣٤هـ ، ١١/٣ .

(٢) البيت لعمر بن عبد الجن، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٤١٨هـ ، ٦/١١ ، ونُسب إلى عمرو بن عبد الحق ، ينظر: ابن منظور، لسان العرب ، تحقيق عبد الله الكبير ، دار المعارف ، القاهرة ، (د.ط.)، (د.ت) ، ٢٠٦/٥ .

(٣) ابن فارس ، مجمل اللغة، ص ٨٤ .

فيه التعريف؛ لأنه معرفة قبل دخولها عليه، ومثال ما وقع موقع ما يقبل (أل)، (ذو) التي بمعنى صاحب نحو: جاعني ذومال، أي: صاحب مال، فـ(ذو) نكرة وهي لاتقبل (أل) لكنها واقعة موقع صاحب، وصاحب يقبل(أل)نحو: الصاحب^(١) فالألّف واللام لا يزيدان المعرف بالعلمية شيئاً؛ إذ هو معرف بطبيعة تكوينه، وفي (الكنّاش):

«أَمَّا وِدْمَاءٌ لَا تَزَالُ كَانَتْهَا عَلَى فَنَّةِ الْعُرَى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا
فالألّف واللام في قوله: وبالنسر زائدتان لأن نسراً مثل زيدو عمرو،
قال الله-تعالى-: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾^(٢)، فاللام زائدة لأنّ نسراً مثل
زيد، وأما اللام في مثل: الحارث والحسين والحسن، فقال الخليل: دخلت
لتجعل الاسم لشيء بعينه، لأنّ الأصل أن يقال: رجل حارث والمعرف عند
الخليل الألف واللام^(٣).

وهذا المسألة لم يختلف عليها؛ إذ إنه لا يجتمع معرفان في كلمة، أما
الأول فهو العلمية، وهو الأصل، وأما الثاني فهو الألف واللام (أل) التعريف،
وألغي عمل (أل) وحكم بزيادتها، وذلك لأنّ التعريف المتضمن في تكوين
الكلمة وهو العلمية أولى بالإجراء.

(١) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/٨٦.

(٢) نوح: الآية ، ٢٣. قال الطبري رحمه الله: " كان هؤلاء نفراً من بني آدم فيما ذُكر عن
آلهة القوم التي كانوا يعبدونها... وكان نسر لذي كلاع من جَمِيرِ الطبري ،جامع البيان في
تأويل القرآن، ٢٣/٦٣٩.

(٣) أبو الفداء ، عماد الدين إسماعيل بن علي ، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق رياض
الخوام، المكتبة العصرية ، بيروت ، د.ط. ، ٢٠٠٤م ، ٢/١٤١.

(٣) حذف حرف الاستفهام إذا دل عليه دليل.

يجوز حذف حرف الاستفهام إذا دل عليه دليل، لكن إذا حذفت بلا دليل فهو موضع خلاف؛ منهم من لم يجز حذفها بلا دليل، منهم المبرد، وفريق يجيز حذفها بدليل وبغير دليل، منهم ابن هشام^(١).

وقد جاء في (مجملة اللغة) شاهدٌ على حذفها بغير دليل؛ حيث قال ابن فارس: "فأما قول ابن أبي ربيعة:

ثُمَّ قَالُوا: تُجِبُّهَا قُلْتُ: بَهْرًا^(٢)

قال قوم: معناه بهراً لكم، وقال قوم: (معناه) حباً غلبوبه"^(٣).

- وقد ذكر النحاة الشاهد في معرض الحديث عن جواز حذف حرف الاستفهام إذا دل عليه الدليل.

«ثُمَّ قَالُوا: تُجِبُّهَا قُلْتُ: بَهْرًا

أي أتحبها"^(٤).

(١) ينظر: المبرد ، محمد بن يزيد ، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دن ، د. ط ، ١٩٩٨م ، ٣٨٤/١ .

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة، في ديوانه، دار القلم ، بيروت ، د. ت ، ص ٣٠ ، وتمامه:

ثُمَّ قَالُوا: تُجِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ

(٣) ابن فارس ، مجمل اللغة، ص ١٣٧ .

(٤) ناظر الجيش ، محمد بن يوسف بن أحمد ، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح

تسهيل الفوائد» ، تحقيق علي محمد ، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط ١ ،

١٤٢٨هـ ، ١٥٤٠/٣ .

قال ابن خالويه: "ليس في كلام العرب: ألف استفهام حذف ولادلالة
عليها إلا في بيت واحد لابن أبي ربيعة:

عَدَدًا الْقَطْرَ وَالْحَصَى وَالثَّرَابَ^(١)

ثُمَّ قَالُوا: تُجْبَهُ قُلْتُ: بَهْرًا

(١) ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور، ط٢، د.ن،
مكة المكرمة، ١٩٧٩م، ٣٥٠، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب
الأعاريب، تحقيق، مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، ص٢٠.

(٤) مجيء حرف العطف (أم) موضع (بل).

تضع العرب حرف العطف أو التخيير (أم) في موضع (بل) التي للعطف الذي يفيد الإضراب.

أم قد تأتي متصلة ومنقطعة؛ فالمتصلة: هي التي تقع بعد همزة التسوية، مثل: (سواءً عليّ أقمّت أم قعدت)، والتي تقع بعد همزة مغنية عن (أي)، نحو: (أزيد عندك أم عمرو؟) أي: أيهما عندك؟

فإذا لم يتقدم عليها همزة تسوية، ولا همزة مغنية عن (أي)؛ فهي منقطعة، وتفيد الإضراب كـ(بل)، نحو: (إنها لإبل أم شاء) أي: بل هي شاء^(١)، وقد ورد شاهد ذلك عند ابن فارس في (مجمل اللغة) في حديث عن مادة (غَسَّ)، قال ابن فارس: «قال الأخطل^٢:

كَذَبْتُكَ عَيْنِكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطِ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ بِخِيَالِ

الشاهد: "أم رأيت بواسط" جاءت (أم) في موضع (بل)، أي: بل رأيت بواسط.

قال الخليل -رحمه الله-: "وقد تضع العرب (أم) في موضع (بل)، كقول الأخطل:

كَذَبْتُكَ عَيْنِكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطِ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ بِخِيَالِ

معناه: بل رأيت بواسط، ومنه قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ

هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾^(٤) أي: بل أنا خير منه^(٥).

(١) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣/ ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١.

(٢) البيت للأخطل، في ديوانه، ص ١٤٥. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١/ ٧٠٦.

(٣) ابن فارس، مجمل اللغة، ص ٦٨٤.

(٤) الزخرف، الآية، ٥٢. وافق ابن فارس تفسير مقاتل ٢/ ٢٨١: «أَمْ أَنَا خَيْرٌ» يعني بل أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ.

(٥) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق: د. فخرالدين قباوة، دن، ط، ٥، ١٩٩٥م، ص ٣١٠.

(٥) الجزم بـ(لما) والفرق بينها وبين (لم).

إنَّ حرف النفي والجزم (لما) يضاهي حرف النفي والجزم (لم)، وكلاهما يدخل على الفعل المضارع ويجزمه، وإلا فما بعده مبني في محل جزم.

إلا أن هناك فرقاً في المعنى بين الاثنين، وهذا ليس بالفارق الكثير في المعنى، ولكنه في زمن النفي؛ إذ هو طويل في (لما) عنه في (لم).

قال السيرافي: "و (لما) معناها معنى (لم)، وجزمها كجزمها، وهي تزيد على (لم) بتطويل زمان، كما يقول القائل: ندم زيد ولم تنفعه الندامة، أي: وما نفعته الندامة عقيب ندمه، وإذا قال: ولما تنفعه الندامة، أي إلى وقته، وقوله -تعالى-: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(١) دلّت (لما) على طول وقت الإتيان، ومنه قول الشاعر:

فإن كنت مأكولاً فكن خيراً كلِّ والأفأدركني وأما أمزق^(٢)

وقال ابن الصائغ في (اللمحة): "والفرق بين (لم) و (لما) من وجهين:

أحدهما: أن (لما) تفيد امتداد انتفاء الفعل إلى وقت حديثك، تقول: ندم زيد ولم ينفعه الندم، أي: عقيب ندمه؛ فإن قلت: ولما ينفعه كان معناه أنه لم

(١) البقرة: الآية ، ٢١٤. قال الخازن نحواً مما قاله ابن فارس: "هكذا كان حالهم لم يغيرهم طول البلاء والشدة عن دينهم إلى أن يأتيهم نصر الله". الخازن ، ينظر: ابن عبد الله ، محمد الأمين ، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، مراجعة هاشم مهدي، دار طوق النجاة، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١ م ، ٣/٢٦١.

(٢) السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ٢٠٠٨ م ، ٣/١٩٨.

ينفعه إلى وقته هذا، قال الله-تعالى-: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(١) المعنى: إنهم إلى وقت الإخبار عنهم كانوا غير مؤمنين.

الثاني: أنه يوقف على (لما) دون الفعل، كقولك: خرج زيد ولما، أي: ولما يخرج^(٢).

ويبدو أن الفارق بين (لم) ولما نبع من النبرة الصوتية المختلفة في (لما)؛ إذ زيادة الألف في معناها تطويل، وزاد ابن الصائغ كون (لما) يوقف عليها في المعنى دون (لم).

وقد ذكر ابن فارس الشاهد الذي يدل على هذا في حديثه على معنى (أكل) حيث قال ابن فارس: «قال الممزق:

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ أَنْتَ أَكَلِي

وَالْأَفَادِرْ كُنِي وَلِمَا أَمْرَقٌ^(٣)

فقال له النعمان: لا آكلك ولا أوكلك غيري»^(٤).

الشاهد: قوله (لما أمرق).

(١) الحجرات، الآية ١٤.

(٢) ابن الصائغ، محمد بن حسن، اللحة في شرح الملح، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ٢٠٠٤م، ٨٥٢/٢.

(٣) البيت للممزق العبدى واسمه شأس بن نهار، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١١/٢٢٥.

(٤) ابن فارس، مجمل اللغة، ص ١٠٠.

٦) نصب الفعل المضارع بـ(إِذَنْ) وهي غير متصدرة.

(إِذَنْ) من نواصب المضارع بشرطها في المعنى، وهو اعتماد ما بعدها على ما قبلها، أو احتياج ما قبلها إلى ما بعدها، وهي من النواصب التي ذكرها النحاة واتفقوا عليها بشرطها.

و(إِذَنْ) ينصب بها عند النحاة: "من جملة نواصب المضارع: (إِذَنْ) ولا ينصب بها إلا بشروط:

أحدها: أن يكون الفعل مستقبلاً.

الثاني: أن تكون مصدرية.

الثالث: أن لا يفصل بينها وبين منصوبها، وذلك نحو أن يقال: (أنا آتية)؛ فتقول: (إِذَنْ أكرمك)، فلو كان الفعل بعدها حالاً لم ينصب، نحو أن يقال: (أحبك)؛ فتقول: (إِذَنْ أَظنُّك صادقاً)، فيجب رفع (أظن)، وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن لم تتصدر، نحو: (زيدٌ إِذَنْ يكرمك)، فإن كان المتقدم عليها حرف عطف جازفي الفعل الرفع والنصب، نحو: (وإِذَنْ أكرمك)، وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن فصل بينها وبينه، نحو: (إِذَنْ زيدٌ يكرمك)، فإن فصلت بالقسم نصبت، نحو: (إِذَنْ والله أكرمك).

وبين (لا) ولام جرالتتزم إظهار (أن) ناصبة وإن عدم
(لا) (أن) (أعمل مظهراً أو مضمراً) وبعد نفي كان حتماً ضمراً
كذلك بعد (أو) إذ يصح في موضعها (حتى) أو (إلا) أن خفي^١

(١) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٦/٤-٧.

فإذا وجدت شروط نصبها للمضارع بعدها نصبت وإلا فهي ملغاة في العمل،

وفي (الإنصاف) تفصيل آخر، قال الأنباري: "ما بعد (إذن) معتمد على ما قبلها، وما قبلها محتاج إلى ما بعدها، وهي قد تلغى فيحال، فوجب إلغاؤها هاهنا. فإن قال قائل: فما معنى قول الشاعر:

لا تتركني فيهم شطيِراً إنني إذن أهلك أو أطيِراً

فالجواب أن هذا شاذ، ومتى صح فإنه على أحد وجهين: إما أن يكون جعل (إذن أهلك أو أطيِراً)، جملة في موضع خبر (إن)، كقولك: إنني لن أقوم. فشبهه (إذن) بـ(لن)، وإن كانت (لن) لا تلغى فيحال، و (إذن) تلغى. والوجه الثاني: أن يكون حذف خبر (إنني)، وابتداء (إذن) بعد تمام الأول بخبره، وجاز حذف خبر الأول؛ إذا كان في الثاني عليه دليل، كأنه قال: لا تتركني فيهم غريباً بعيداً إنني أذل، إذن أهلك أو أطيِراً، فكان في الثاني دلالة على الأول المحذوف^(١).

وعلى كل فإن الأداة في ورودها بشرطها عاملة للنصب، وهذا مما ورد في كتب النحاة كما سبق بيانه، والخلاف في توجيه الإعراب لا يقدر في وجود القاعدة.

(١) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخاتجي، القاهرة، ٣، ١٩٨٨،
٣٧/١، وينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ١/١٤٤، العكبري،
أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق
عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، د. م، ١، ١٩٨٦ م، ٣٣٧/١

وقد أورد ابن فارس الشاهد في مادة (شَطَرَ) وفيه الفعل منصوب
بعد (إن)، وهو شاذٌّ في بابه وله عند النحاة تأويل، فهي مغااة في البيت، مع
أن ما بعدها منصوب.

قال ابن فارس: 'قال':

لا تتركني فيهم شَطيراً^(٢)

(١) البيت بلا نسبة، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٧٠٤/١١، وهو صدر وعجزه:

إني إذن أهلك أو أطيراً

(٢) ابن فارس، مجمل اللغة، ص ٥٠٣

(٧) حذف المضاف لفظاً وبقاؤه في المعنى، الإضافة المعنوية بدلاً عن اللفظية.

قد يحذف المضاف لوجود قرينة تدل عليه، ويقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه، كقوله -تعالى-: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^(١)، والتقدير: وجاء أمرُ ربِّك، فهنا حُذِفَ المضاف وهو (أمرُ) وأعرب المضاف إليه وهو (ربك) بإعرابه^(٢).

وقد ورد الشاهد عند ابن فارس في حديثه عن مادة (بَحَرَ) حيث قال ابن فارس: «قال أبو دؤاد:

أَلَا مَنْ يَرَى لِي رَأْيِي بَرَقَ شَرِيقٌ أَسْأَلُ الْبَحَارَ فَاتَّحَى لِلْعَيْقِقِ^(٣)
أراد بالبحار الفجوات»^(٤).

الشاهد: أسأل البحار، حذف المضاف والمضاف إليه الأول، واكتفى بالمضاف إليه الثاني والتقدير: أسأل سقيا سحابه البحار، فحذف المضاف وهو (سقيا) والمضاف إليه، وهو (سحاب)، ولم يبق إلا المضاف الثاني، وهو الضمير المجرور بإضافة (سحاب)، فلما اتصل بالفعل وأقيم مقام المضاف، ارتفع فاستتر، وأحسن منه أن نقول: التقدير أسأل البرق البحار، وإسناد الإمامة إلى البرق مجاز، وأسأل البحار يعني ملاً الوديان^(٥).

(١) الفجر الآية: ٢٢.

(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٧٦/٣.

(٣) البيت لأبي داود الإيادي، في ديوانه، ص ١٣٨، ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، قدم له إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١، ٢٠٠/٢، يصف برقًا. والرأي: اللمعان والتلاؤ. وشريق: مشرق وانتحى له: أي قصده وسار إليه.

(٤) ابن فارس، مجمل اللغة، ص ١١٧.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣١/٣.

(٨) الفصل بين (سوف) وما دخلت عليه بالفعل الملقى.

(سوف) حرف لاستقبال الزمان، ويفرق بينه وبين السين بفروق، منها: أنها أوسع في المعنى لكثرة مبناها، ويختصر منها ولا يختصر من السين وذلك لكونها حرفاً واحداً.

وقد يفصل بين (سوف) وما دخلت عليه بالفعل الملقى، وذكر ابن فارس شاهداً على هذه مسألة في أثناء حديثه عن مادة (قوم).

قال ابن فارس: «ثم قال زهير:

أَقَوْمٌ آلُ حَصْنٍ أُمَّ نِسَاءٍ^(١)

وما أدري وسوف إخال أدري

وواحد القوم: امرؤ»^(٢).

يقول ابن هشام: " (سوف) مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف، وكأن القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرده، ويقال: فيها (سف) بحذف الوسط، و (سو) بحذف الأخير، و (سي) بحذفه وقلب الوسط ياءً مبالغة في التخفيف، حكاها صاحب (المحكم)، وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٣).

وبأنها قد تفصل بالفعل الملقى، كقوله:

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه، ص ٩. ينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد

العربية، دار الكتب العلمية، ط ١٤١٧، ١هـ، ٣٦/١.

(٢) ابن فارس، مجمل اللغة، ص ٧٣٨.

(٣) الضحى: الآية ٥.

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء^(١)

يقول السيوطي: "السين و (سوف) كلاهما للتنفيس، أي: تخلص المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمان الواسع وهو الاستقبال، قال البصرية: وزمانه مع السين أضيق منه مع (سوف) نظراً إلى أن كثرة الحروف تفيد مبالغة في المعنى. والكوفيون أنكروا ذلك وردّه ابن مالك تبعاً منهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد"^(٢).

فالفرق الأكبر هو كثرة المعنى فيما كثر مبناه؛ لأن العرب تعتمد في كلامها أن كثرة المعنى في كثرة المبنى، فكلما كانت حروف الكلمة أكثر كان معناها أكثر.

(١) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك ، محمد علي ، دار الفكر ، دمشق ، ط٦ ، ١٩٨٥ ، ص ١٨٥ .

(٢) السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ط) ، (د.ت) ، ٥٩٤/٢ .

الخاتمة

- الحمد لله أولا وأخيرا والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، وبعد :
- خلصت هذه الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها:
- اختلف البصريون والكوفيون في مجيء "ال" موصولة
 - فكان رأي البصريين بأن الجملة التي بعد ما فيه أل من الأسماء توصل كما توصل الذي .
 - والكوفيون قالوا بأنها لا يوصل واحتجوا أن الذي مبهمه ليست كالاسم الظاهر الذي يدل على معنى مخصوص في نفسه.
 - واتضح رأي ابن فارس أنه يوصل كما يوصل الذي
 - أن " أل التعريف" إذا جاءت في الأعلام تكون زائدة لكون العلم معرفه قبل دخولها عليه .
 - جواز حذف حرف الاستفهام إذا جاء دليلا يدل عليه في الجملة .
 - واستشهد ابن فارس من غير دليل كما كان يرى ابن هشام أنه يجوز حذف حرف الاستفهام من غير دليل .
 - جواز وضع حرف العطف "أم " التي تفيد التخيير موضع "بل" التي تفيد الإضراب إذا لم يتقدم عليها همزة تسوية ولا همزة مغنية
 - اتفاق حروف الجزم (لما و لم) بأن كلاهما يفيدان الجزم لكن يختلف حرف الجزم "لما " في طول الزمن
 - يحذف المضاف عند وجود قرينة تدل عليه ويقام المضاف إليه مقامه ويعرب بإعرابه .
 - "سوف " من حروف الاستقبال ويجوز الفصل بينها وبين ما تدخل عليه بفعل ملغى .



المراجع

- (١) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، (د. م)، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- (٢) البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- (٣) ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (د.ن)، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- (٤) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
- (٥) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- (٦) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- (٧) ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع، اللحة في شرح الملحمة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.



(٨) ابن عبد الله، محمد الأمين ، حقائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

(٩) ابن عثيمين، محمد بن صالح، شرح ألفية ابن مالك، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

(١٠) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(١١) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، (د.م) ، ط١ ، ١٩٨٦م.

(١٢) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس ، مجمل اللغة، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٨م.

(١٣) أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، (د. ط)، ٢٠٠٤م..

(١٤) الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، الجمل في النحو، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، (د.ن)، (د.م)، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.



(١٥) المبرد، محمد يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧م.

(١٦) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، المحقق: عبد الله علي الكبير + محمد أحمد حسب الله + هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د. ط)، (د. ت).

(١٧) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

(١٨) ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

(١٩) يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٢٠) ابن يعيش، علي بن يعيش ابن أبي السرايا، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.



فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	٨٥٠٣
٢.	Summary	٨٥٠٤
٣.	المقدمة	٨٥٠٥
٤.	(١) مجيء (أل) موصولة.	٨٥٠٦
٥.	(٢) مجيء (أل) في الأعلام.	٨٥٠٩
٦.	(٣) حذف حرف الاستفهام إذا دل عليه دليل.	٨٥١١
٧.	(٤) مجيء حرف العطف (أم) موضع (بل).	٨٥١٣
٨.	(٥) الجزم بـ(لما) والفرق بينها وبين (لم).	٨٥١٤
٩.	(٦) نصب الفعل المضارع بـ(إذن) وهي غير متصدرة.	٨٥١٦
١٠.	(٧) حذف المضاف لفظاً وبقاؤه في المعنى، الإضافة المعنوية بدلاً عن اللفظية.	٨٥١٩
١١.	(٨) الفصل بين (سوف) وما دخلت عليه بالفعل الملقى.	٨٥٢٠
١٢.	الخاتمة	٨٥٢٢
١٣.	المراجع	٨٥٢٣
١٤.	فهرس الموضوعات	٨٥٢٦